

# **الجنس مدة عام وغرامة مليون ليرة بحق المخالفين من المشرفين على الأف سالم لـ«الوطن»: تجميع البطاقات للات بالخيز سرقة وفساد موصوفان**

مناء غانم

اعتبر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أن ما يحدث في الأفران من الاستغلال الكبير في استخدام البطاقات التموينية الخاصة بشراء الخبز للاتجار به، يعتبر سرقة وفساداً موصوفين، موضحاً أن معظم الضبوط التموينية للأفران هي لتجار قاموا بتجميع البطاقات التموينية التي يصل عددها من ٢٠ إلى أحياناً ٣٠ بطاقة لشراء الخبز وبيعه بسعر أعلى.

وبين سالم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن العقوبة ستكون شديدة لهؤلاء مع السجن وفق ما نص عليه المرسوم /٨ حيث يعاقب كل من استعمل البطاقة الإلكترونية للمتاجرة بالمواد والخدمات المقدمة عبرها بالحبس لمدة عام وبغرامة مليون ليرة سورية بحق المخالفين من المشرفين على الأفران، معتبراً أنهما شركاء مع التجار الذين يحيمون البطاقات، موضحاً أنه تم التأكيد أن تكون العقوبة وتنظيم الضبط بحق القائم أو المشرف على العمل بال الفرن في حال كان موجوداً بالفرن أو بحق رئيس الوردية التي تمت فيها المخالفة حتى لا يكون هناك اتفاق مع موظف التموين لوضع العقوبة بحق أي عامل بالفرن.

وقال: إن ما صدر بحق هؤلاء ليس اختراعاً أو قراراً صادراً من الوزارة وإنما هو تطبيق للمرسوم رقم ٨/ الخاص بحماية

A tray filled with several round, flat pieces of pita bread. The bread has a light tan color with darker, brownish-yellow spots where it has been baked. They are arranged in a grid pattern on a white, wire-mesh tray.

توطين الخبز في ٣٠ صالة للسورية للتجارة بدمشق

ي باعة الخبز الذين يشترون عدداً كبيراً من  
و الربطات ثم يبيعونها على الطرقات، وقال:  
ه لدى تتبع هذه الحالات المنتشرة تبين أن  
و كل هذه الحالات سببها ترك فتنة من حاملي  
ه البطاقات لدى أولئك المستغلين لكي يتاجروا  
و بها وبناء عليه جاء التعليم لمديريات  
التجارة الداخلية وحماية المستهلك.  
ه ولفت إلى أن الوزارة قامت بتحديد  
الى ٣٠ صالة من السورية للتجارة بدمشق للبدء  
ك ببيع الخبز وعلى المواطن أن يحدد الصالة

في القنيطرة تم بيع ٥٨٤ طناً من السكر  
و٤٩١ طناً من الرز خلال الدورة الثالثة

**٤٦٣ مليار ليرة قروض منحها الزراعي منذ بداية العام مدير عام الزراعي لـ«الوطن»: أمنا ٥٥ ألف طن من الأسمدة وتحاوزنا خطة التمويل للعام الحال**

# **محاون الوزير لـ«الوطن»: مقاربة للاعتمادية العالمية بهدف تحسين جودة البرمجيات**



الشركات بالتسجيل بالاعتمادية وقبل إطلاق هذه المبادرة كانت هناك دراسة جدوى اقتصادية وتم سبر السوق المحلية وذلك بالتعاون مع الجمعية السورية للمعلوماتية، وقالت: لمسنا أن هناك عدداً لا يأس فيه من الشركات ترغب بالتسجيل على الاعتمادية ومن خلال الدراسة تبين أن نحو ٣٠ شركة أبدت رغبتها بالتسجيل بالاعتمادية إضافة لذلك صدر تعليم من رئيس مجلس الوزراء يحدد من خلاله منتصف العام القادم لتبني البرمجيات التي تحتاج إلى كادر أكبر، أي إن المشاريع الكبرى التي تعلن عنها الحكومة سيتم إعطاؤها علامات إضافية في حال حصولها على الاعتمادية.

هذا وتهدف الاعتمادية إلى رفع قدرات الشركات البرمجية الوطنية البشرية والإدارية والتقنية لتقديم برمجيات احترافية ذات جودة عالية.

أوضحت وزارة الاتصالات والتقاتة في بيان لها أنها تسهم بتلبية الطلب المتزايد على البرمجيات الاحترافية وبالتالي معالجة مشاكل تنفيذ واستلام المشاريع المعلوماتية الحكومية إضافة إلى دورها في توفير فرص عمل جديدة في هذا المجال، مشيرة إلى أن الاعتمادية المذكورة ترتكز على النموذج المعتمد في كل دول العالم «سي إم إم أي» الذي يعتبر طريقة معيارية لتقدير مقدرات وأداء الشركات وتطويرها.

وبينت أن الاعتمادية تقصر حالياً على مستوى النصوص الثاني من النموذج الدولي وستعمل على إدخال مستويات أعلى.

على عدد من المراحل حيث تقوم الشركات الراغبة بالحصول على الاعتمادية بالتقدم إلى وزارة الاتصالات وتختبر هذه الشركات للتأهيل لكوادرها الموجودة، مشيرة إلى أن هذا التأهيل والتدريب سيتمكن من خلال خبراء معتمدين من وزارة الاتصالات لأن الوزارة تعتمد الشركات والخبراء الذين سيقومون بعملية الاختبار لهذا من الممكن الاعتماد لعمليات تأهيل كوادر هذه الشركات لاختبار الاعتمادية والذي يأخذ عادة بين ٣ و٦ أشهر وذلك يعود للشركة التي ستحتاج للاختبار وقدرتها على تحضير نفسها للاختبار، ويمكن لهذه الشركات تحضير نفسها من خلال تدريب كوادرها على الاستفادة من الخبراء المعتمدين من بعض سوريا والتي أدت إلى عدم إمكانية إبرام اتفاقيات مع المعهد الأميركي smmi من أجل عمل اعتمادية للشركات المحلية، لذا الجانا إلى مقاربة بهدف تحسين جودة البرمجيات الموجودة في السوق السورية وتأهيلها للمنافسة سواء مع بعضها محلياً حالياً، بحيث إذا أصبح هناك افتتاح يكونون جاهزين للحصول على الاعتمادية العالمية من أجل المنافسة عالمياً، وأضافت: وهذا كان الهدف الرئيسي من إطلاق الاعتمادية وخصوصاً أن صناعة البرمجيات في سوريا تعتبر صناعة واعدة وتعتمد على العقل البشري والكوادر البشرية ولدينا خريجون مؤهلون قادرون على تحقيق شيء ما في حال تم تقديم الدعم لهم.

يحل في هذه النسب وأن الموضوع يدخل  
معترف بهم، كاشفاً أن الوزارة بصدور إصدار  
قرار بهذاخصوص وذلك مشروط بتقديم  
واتغير صحيحة رغم عنهم والاحتفاظ  
المسعر الصادر حسراً عن الوزارة  
مستهلك.

أوضح أن القرار سوف يتمسك للتجار  
تحديد نسب الربح لما يسمى حلقات البيع  
مع الالتزام بالتسعيرة الخاصة بالوزارة  
هي آلية البيع، وأضاف: ما يهمنا في  
ال موضوع أن الوزارة هي من تفرض سعر  
بع المنتجات للمواطن وتجر به التجار.

وزير ذكر أن الدورة الجديدة من السكر  
الرز المدعومين سوف تكون بداية الشهر  
قادماً بعد تأمين مخصصات كل مواطن من  
الدورة الحالية من المواد المدعومة حيث  
تمكن المواطن من طلب تحديد الصالة  
حصول على مخصصاته من السكر  
زيت دوار الشمس والمياه المعدين، وذلك  
سماناً للحصول على حقه بعدلة وحتى لا  
يقوم العاملون في الصالات بالتحكم بالمادة  
منفهم من المتاجرة بها أو بيعها على  
واهم.

حول الغاز وتأمينه للمواطن أوضح أن  
هناك دراسة مع وزارة النفط في اللجنة  
لاقتصادية لتحسين وضع الغاز وتأمينه  
لمواطن بفترة زمنية أقل مما هو عليه  
الآن، لافتًا إلى أن الموضوع مرتبط بتأمين  
غاز والحكومة حالياً استطاعت تأمين  
سيارات كافية من الغاز.

**الأمم المتحدة تحذر من ارتفاع الأسعار على المستهلكين في عام ٢٠٢٢ بسبب زيادة تكاليف الشحن**



An aerial photograph of a bustling port at dusk or night. The scene is filled with thousands of colorful shipping containers in various colors like blue, red, green, and yellow, neatly arranged in rows on the docks. Large industrial cranes with bright lights are positioned between the stacks of containers, some with their booms extended over the water. Several large cargo ships are visible in the background and foreground, their hulls and superstructures illuminated by their own lights. The water of the harbor reflects the surrounding lights, creating a shimmering effect. The overall atmosphere is one of a major global shipping hub.

الوطن

حدّرت الأمم المتحدة، الخميس الفائت، من أن الزيادة بتكاليف الشحن ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين العام المقبل، معتبرة أن هذا التوقع سوف يحدث ما لم يتم إيجاد حلول لمشاكل سلاسل الإمدادات التي حدثت ضمن تداعيات جائحة كورونا.

وأشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، إلى أن أسعار الاستيراد العالمية قد ترتفع بنسبة ١١ بالمثلثة، وأسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ١,٥٠ بالمثلثة بين الفترة الحالية، وعام ٢٠٢٣.

وبين «أونكتاد» في تقرير بشأن «مراجعة النقل البحري ٢٠٢١»، أن «أسعار المواد الاستهلاكية العالمية ستترتفع بشكل كبير العام المقبل إلى أن تتوقف الاضطرابات في سلاسل شحن الإمدادات وتتم معالجة قيود الموارد وأوجه القصور في المحطات»، وذلك حسب وكالة «فرانس برس».

وشهدت سلاسل التوريد العالمية طلباً غير مسبوق منذ النصف الثاني للعام الماضي، إذ انفق المستهلكون على السلع عوضاً عن الخدمات أثناء عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا. لكن الارتفاع في الطلب أضر بالعديد من القوود العملية بما في ذلك القدرة الاستيعابية لسفن الحاويات، ونقص الحاويات، والعمالات، والازدحام، في المواني فضلاً عن قيود كوفيد-١٩.

وأدى ذلك التضارب ووفقاً للتقرير، إلى تسجيل أسعار قياسية على صعيد شحن الحاويات «على جميع طرق تجارة الحاويات عملياً».

وقالت الأمينة العامة لـ«أونكتاد» ربيكا غرينسبان، إن

نشر اللقاح في جميع أنحاء العالم». وذكرت أن «آثار أزمة كوفيد-١٩ ستضر布 الدول الجزئية الصغيرة النامية، والبلدان الأقل نمواً بشكل أكبر».

ومن المرجح أن يبلغ ارتفاع أسعار على المستهلكين ٧,٥ بالمثلثة في الدول الجزئية الصغيرة النامية، و٢,٢٠ بالمثلثة في البلدان الأقل نمواً.

وأفاد «أونكتاد» أنه في ظل حالات الإغلاق، وإغلاق الحدود، ونقص الرحلات الجوية الدولية، تقطعت السبل بمئاتآلاف البحارة من دون أن يكون بالإمكان إعادتهم إلى أوطنهم، أو استبدالهم.

وحثت الوكالة التابعة للأمم المتحدة الحكومات، والقطاعات ذات الصلة التي توظف أكثر من ١,٩ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في هذا المجال على العمل معًا لإنهاء أزمة الطوافم العالقة.

ولفت «أونكتاد» إلى أن معدل تعطيم البحارة يبلغ نحو ٤٤ بالمثلثة، داعياً إلى منح الأولوية لتقديمهم.

بدورها، قالت مديرية التكنولوجيا واللوجستيات في الوكالة شاميكا سيريليان «هذا غير مقبول إذا أردنا أن نرى سلاسل الإمداد تتحرك مجدداً».

وشدد «أونكتاد»، على أنه بينما أعادت الاختناقات الارتفاع الاقتصادي، فإن الوباء يمكن أن يؤدي إلى تحولات واسعة النطاق في النقل البحري وأعطت الأزمة دفعه للرقمنة، والأوتوماتيكية، التي بدورها ستؤدي إلى خفض التكاليف وتحقيق الكفاءة المطلوبة.

ووفق للتقرير، أدت التجارة الإلكترونية - التي تتسارع بسبب الوباء - إلى تغيير عادات التسوق لدى المستهلكين وأنماط الإنفاق.

وذكرت الوكالة الأهمية أنه «يمكن أن يولّد ذلك فرص أعمال جديدة للشحن والموانئ».